



خانقين تواجه الوند بجمع كبير لمياه الشرب

بغداد / المدي

أعلن المجلس المحلي لقضاء خانقين عن تخصيص ١٧ دونما لإنشاء مجمع "كبير" لمياه الشرب من قبل وزارة البلديات، مطالبا بتوسيع عمليات الصيانة لمشروع الماء القديم في القضاء والذي تم إنشاؤه عام ١٩٦٩.

ويواجه نهر الوند الذي يمر بقضاء

خانقين مخاطر من الجفاف التام بسبب قطع مياه النهر الذي ينبع من الأراضي الإيرانية ويصب داخل العراق من جهته الشرقية وتحديدا في ديالى.

وقال رئيس المجلس المحلي لقضاء خانقين سمير محمد نور لوكالة كردستان للأخبار إن "المشروع القديم يتغذى منه أكثر من ٢٠ حيا سكنيا وبحاجة الى اعمال صيانة وإدامة

للحفاظ على انسيابية عمله". ولفت الى أن "دائرة الماء التابعة لإقليم كردستان نفذت أعمال صيانة كبيرة للمشروع استطاعت من خلالها توفير ماء الشرب بنسبة تجاوزت ٩٠٪ فضلا عن الأعمال التي نفذتها منطقتا الصليب الأحمر وفوقا في المشروع". وأكد نور أن مشروع ماء خانقين القديم بحاجة الى مضخات احتياطية بعد القضاء

على مشكلة انخفاض فولتية التيار القادم من ايران من خلال إنشاء محطة لرفع الفولتية في خانقين". وقال إن "الجفاف وانقطاع نهر الوند سبب أزمة مياه كبيرة في القضاء الذي يشهد انقجارا سكانيا حيث اصبح عدد نفوسه يتجاوز ١٧٠ ألف نسمة قياسا بالأعوام التي سبقت عام ٢٠٠٣ عندما كان عدد السكان لا يتجاوز ٣٠ ألف نسمة".

الدملوجي: المالكي يستبدل أعضاء مفوضية الانتخابات بأخرين من حزبه

بغداد / المدي

تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه المحاولات البائسة"، مؤكدة أن "العراقية تتمسك بالنص الدستوري الذي يؤمن نزاهة واستقلالية مفوضية الانتخابات وارتباطها بمجلس النواب الموقر والتي انعكست في مواد قانون المفوضية والذي تم تشريعه بالإسابيع السابقة".

وطالبت الدملوجي "الكتل النيابية الحليفة والشركاء في العملية السياسية بتحمل المسؤولية والتصدي لعودة التفرد بكل أشكاله"، داعية إلى "الحفاظ على الأمانة بما يضمن مستقبلا أفضل للأجيال القادمة".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي أرسل، في ٢٢ حزيران الماضي، كتابا إلى مفوضية الانتخابات يتضمن إيقاف عملها، في حين ردت في اليوم التالي برفضها الأمر، مؤكدة أن السلطة التنفيذية لا علاقة لها بعملها، وأنها مرتبطة بالبرلمان حصرا، وهي مستمرة بالعمل في كل الأحوال.

وصوت مجلس النواب العراقي صوت خلال جلسته الـ ١٤ التي عقدت، في الثلاثين من تموز الماضي، بالرفض على عزل رئيس وأعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وشهدت الجلسة حصول مشادة كلامية بين رئيس مجلس النواب أسامة الجنيفي والنائبة عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتالوي، التي قدمت في الثاني من الشهر نفسه، طلبا موقعا من ١١٤ نائبا إلى مجلس النواب لسحب الثقة من مفوضية الانتخابات، فضلا عن انسحاب نواب ائتلاف دولة القانون.

إقالة رئيس شبكة الإعلام وتعيين الشبوط بدلا منه

إقالته وتعيين فلاح مشعل بدلا منه والذي أقيبل ايضا في وقت سابق.

كما أكد المدير العام لشبكة الإعلام العراقي عدم تبليغه رسميا بقرار إقالته من منصبه.

وقال عبد الكريم السوداني إن "هذا الخبر تداولته بعض وسائل الإعلام وهو حول صدور قرار من مجلس الأمن في شبكة الإعلام العراقي بشأن إقالتي من المنصب وتعيين شخص آخر بدلا مني، ولكنني لم أبلغ به رسميا حتى الآن بهذا القرار".

وحول سؤاله عن سبب إقالته فيما إذا صدر القرار بشكل رسمي قال السوداني "أنا أرفض التعليق على الموضوع لحين صدور القرار او عدمه".

بغداد / المدي

أعلن رئيس مجلس الأمناء في شبكة الإعلام حسن سلمان تعيين محمد عبد الجبار الشبوط بدلا من المدير السابق عبد الكريم السوداني لإدارة الشبكة.

وقال وكالة كل العراق أن "رئيس الوزراء نوري المالكي وافق على قرار مجلس الأمناء وأصدر أمرا بتعيين محمد عبد الجبار الشبوط مديرا عاما لشبكة الإعلام العراقي بدلا من المدير السابق للشبكة عبد الكريم السوداني دون أن يذكر مزيدا من التفاصيل عن اسباب قرار الإقالة".

يذكر أن محمد عبد الجبار الشبوط كان يشغل منصب رئيس تحرير جريدة الصباح العائدة لشبكة الإعلام العراقي وقد تمت



مواطنة تنظر من شرفة مسكنها الى آثار تفجيرات الاربعة في بغداد..... أ.ف.ب

كردستان تشترط تطبيق الدستور والاتفاقيات لحل الخلافات

بغداد / المدي

أعلنت حكومة إقليم كردستان أمس الخميس عن أن تنفيذ بنود الدستور واتفاق أربيل جميع الاتفاقات الموقعة، شرط أساسي في معالجة المشاكل العالقة بينها وبين بغداد.

وأشار بيان صادر عن رئاسة حكومة اقليم كردستان عقب لقاء جمعها والوفد الكردي الذي زار بغداد مؤخرا، أمس الاول الاربعة إلى أن تنفيذ بنود الدستور واتفاق أربيل وجميع الاتفاقات الموقعة شرط أساسي في معالجة المشاكل، مؤكدا على أن الحكومة الاتحادية هي

المسؤولة عن تنفيذ وتجسيد هذه الاتفاقات.

كما نقل البيان تأكيد الاجتماع على تطاع اقليم كردستان لمعالجة المسائل العالقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان في اطار الدستور والاتفاقات.

وأضاف أن الاجتماع بحث زيارة الوفد الى بغداد ومباحثاته مع الأطراف السياسية، منوها الى أن الوفد السياسي الكردستاني قدم شرجا عن نتائج زيارته الى بغداد واجتماعاته التي عقدها مع الأطراف والقوى السياسية العراقية ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ومجلس النواب والكتل السياسية.

مشاركة أعضاء في الوفد من الاتحاد الإسلامي والجماعة الإسلامية في اجتماعين مع قادة حزب الدعوة.

وأوضح حسن " أن اجتماعات الوفد الكردستاني مع التحالف الوطني توصلت إلى تأكيد القسك بالتحالف بين الطرفين وخاصة في المرحلة الراهنة، وكذلك الالتزام بالدستور.

وأضاف حسن أن الوفد سيلتقي رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني للداول وتحديد الخطوات المقبلة فيما يتعلق بزيارة وفد حكومة الإقليم إلى العاصمة بغداد.

لجنة المهجرين تهدد بغلق المطارات أمام العائدين قسرا

بغداد / المدي

غير مناسبة لعودة اللاجئين، داعيا الحكومة السودبية الى

احترام المعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة بمبادئ حقوق

الإنسان وعدم ارجاع العراقيين المتواجدين على اراضيها قسرا



الى بلادهم. وكانت الحكومة العراقية دعت في بيان لها مطلع الأسبوع الجاري السلطات السودبية إلى عدم ترحيل اللاجئين العراقيين قسرا، مشيرة إلى أن بعض الأنباء شبه المؤكدة تقيد بأن سلطات الهجرة السودبية تنوي ترحيل سبعة آلاف عراقي ضمن مخطط ينفذ على عدة مراحل.

ويؤكد وكيل وزارة الهجرة والمهجرين اصغر الموسوي أن الحكومة العراقية لا يمكنها أن تتدخل لمنع السودين من ترحيل العراقيين حفاظا على كرامتها بحسب تعبيره.

ولفت الموسوي الى ان الحكومة العراقية اتخذت خطوات جادة لمساعدة العراقيين الراغبين بالعودة طوعا الى بلادنا، نافيا في الوقت نفسه وجود أي اتفاقات مع السودين او غيرها من البلدان لإرغام اللاجئين العراقيين على العودة لبلادهم.

البرلمان يرفض تسليم قانون العفو العام إلى الحكومة

بغداد / المدي

رفضت اللجنة القانونية النيابية في مجلس النواب قرار مجلس الوزراء القاضي بسحب مقرر قانون العفو العام من مجلس الوزراء لإخضاعه للدراسة في مجلس النشورى وقالت إنه "مخالف للدستور".

وقال نائب رئيس اللجنة امير الكتاني في تصريح صحفي الى الحكومة لا يحق لها دستوريا سحب مقترح القانون الذي قرئ في مجلس النواب

قراءة اولي وهو مهيا ليقرا القراءة الثانية، مشيرا الى ان "للجنة القانونية قررت رفض تسليم المقترح الى مجلس الوزراء والمضي في آلية التشريع الدستورية و الأمر يحتاج الى تعضيد هذا الرض من قبل هيئة الرئاسة التي غالبا ما تستند في

مثل تلك القرارات الى رأي اللجنة القانونية.

هذا وقررت الحكومة مؤخرا سحب مسودة قانون العفو العام من مجلس النواب و اخضاعها للدراسة والنقاش

قبل إقرارها عقب تقرير أعدته وزارة حقوق الإنسان حذرت فيه من خطورة إقراره بالتزامن مع انسحاب القوات الأميركية من العراق نهاية العام الحالي.

وأرجعت اللجنة اسباب عدم اقرار مشروع قانون العفو العام وعدم انجاز أي تقدم بشأنه الى الخلاف بين ائتلاف دولة القانون وكتلة

دولة القانون وكتلة الاحرار حول هذا القانون

وقال عضو اللجنة لطيف مصطفى مشروع قانون العفو العام يشهد خلافات بين كتلة الاحرار صاحبة

توقف الحوارات بين العراقية ودولة القانون

بغداد / المدي

كشف عضو ائتلاف دولة القانون النائب إحسان ياسين العوادي عن توقف حوارات كتلته مع ائتلاف العراقية، مؤكدا أن عدم وضوح مواقف الأخيرة أدى الى منع إجراء أي حوار بين الطرفين.

ونكر العوادي في تصريح صحفي أمس الخميس: "أن العراقية لغاية الآن لم توجد موقفا اتجاه حكومة الشراكة الوطنية فكل طرف منها يسير باتجاه الذي يخدم مصلحته الشخصية فقط".

مضيفا: "إن دولة القانون أبدى لمرات عدة مرونة في حواراته مع العراقية، إلا أن الأخيرة متشبثة بمواقفها الماسيولة على حد تعبيره".

ودعا النائب عن دولة القانون: "العراقية الى التنازل عن مطالبها الشخصية لصالح المصلحة الوطنية لغرض سير العملية السياسية الى الامام و اكمال تشكيل المنتجي من حكومة الشراكة الوطنية.

وكان النائب عن ائتلاف العراقية حسن خضير اكد امس الاول، ان هناك (٩) ملفات مازالت عالقة بين العراقية

ورئيس الوزراء نوري المالكي، مشيراً إلى أن العراقية لا تريد أن تكون حجر عثرة في طريق الحكومة

وقال خضير في تصريح الاربعة الماضي: ان من اولويات ائتلاف العراقية أن تكون هناك حكومة مؤسسات، مشيراً إلى أن الحكومة انبثقت وولدت من خلال اتفاق الكتل السياسية على كل الحيفيات التي انفتحت عليها.

وأوضح أن الاتفاقات السياسية دافما تكون بعيدة عن الدستور، مشيراً إلى وجود (٩) ملفات ما زالت عالقة وأي جناح يقف بمعزل عن الحكومة يسبب إرباكا وإشكالا كبيرا للحكومة.

وبين: ان الملفات التسعة معروفة للجميع سواء لقادة الكتل السياسية أم للشعب العراقي وأبرزها وزارة الدفاع، والتوازن السياسي، والتوازن الحكومي، وإعادة النظر بمسألة الاستحقاقات الانتخابية.

وأضاف أن العراقية تستخذ موقفا في حال عدم تنفيذ اتفاقية أربيل لكن لا تريد أن تبادر وتكون حجر عثرة في طريق الحكومة لذا على الحكومة إذا أرادت أن تنتج

الأن تعتمد على الاتفاقات السياسية وتقوم بحل جميع الأزمات.